

Distr.: General
26 October 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه تقريرني نصف السنوي الثاني بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن
١٥٥٩ (٢٠٠٤)، عملاً بطلب مجلس الأمن المعرب عنه في بيان رئيس المجلس المؤرخ
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36) بأن أوصل تقديم تقارير إلى المجلس
عن تنفيذ القرار كل ستة أشهر.

(توقيع) كوفي عنان

التقرير نصف السنوي الثاني المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو تقرير نصف السنوي الثاني المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، عملاً بطلب المجلس المعرب عنه في بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، بأن أوصل تقديم تقرير إلى المجلس عن تنفيذ القرار كل ستة أشهر.

٢ - وقد كرر مجلس الأمن، في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي اتخذته في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية، وسيادته، واستقلاله السياسي. وطالب المجلس جميع الأطراف المعنية بأن تتعاون تعاوناً تاماً وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي. وحدد المجلس أيضاً عدداً من المتطلبات التنفيذية ومن بينها:

- (أ) انسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية من لبنان؛
- (ب) حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛
- (ج) بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛
- (د) الاحترام التام لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته، واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع.

وأعلن المجلس أيضاً في ذلك القرار تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تجرى وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة بدون تدخل أو نفوذ أجنبي.

٣ - وفي تقرير الأول المقدم إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/777)، خلصت إلى أن المتطلبات المحددة في القرار لم يتم الوفاء بها. وفي تقرير الثاني، وهو التقرير نصف السنوي الأول بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2005/272)، ذكرت أنه حتى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أحرزت الأطراف المعنية تقدماً كبيراً وملحوظاً صوب تنفيذ بعض الأحكام التي يتضمنها القرار، غير أنه لم يتم بعد الوفاء بالمتطلبات التي حددها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤ - ومنذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى مجلس الأمن، أحرزت الأطراف المعنية مزيداً من التقدم الهام صوب تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وتم الوفاء بعدد من المتطلبات التنفيذية المنبثقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، من بينها انسحاب القوات السورية من لبنان، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة. ولا تزال هناك متطلبات أخرى يتعين الوفاء بها، وبخاصة حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة الحكومة على جميع أرجاء لبنان، والاستعادة التامة والاحترام الصارم لسيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وعلى الأخص عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية عادية وترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان.

ثانياً - معلومات أساسية

٥ - خلال الأشهر الستة التي انقضت منذ أن قدمت تقريره الأخير المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (S/2005/272)، ظلت الحالة في لبنان متقلبة. وكان هناك عدد من التطورات المقلقة التي أثرت على استقرار لبنان، وبخاصة في شكل أعمال إرهابية ونقل للأسلحة والأفراد بشكل غير مشروع عبر الحدود إلى داخل لبنان.

٦ - وفي ٢ و ٢١ حزيران/يونيه، و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على التوالي، جرى استهداف عدد من الشخصيات اللبنانية البارزة بالسيارات المفخخة في بيروت، مما أدى إلى مقتل سمير قصير، وجورج حاوي، وإلى إصابة مَيّ شدياق بإصابات بالغة. ووقعت محاولة اغتيال أخرى استهدفت حياة وزير الدفاع في لبنان، إلياس المر، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وأسفرت عن وفاة شخص واحد وإصابة العديدين، من بينهم الوزير نفسه. ووقعت عمليات تفجير أخرى في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأدت إلى وفاة شخص واحد وإصابة العديد من الأشخاص.

٧ - وأدان مجلس الأمن إدانة قاطعة وقوية هذه التفجيرات واستمرار الاغتيالات السياسية وغيرها من أعمال الإرهاب في لبنان، وجاء ذلك في بيانين صادرين عن رئيس المجلس في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/22) و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/26)، وكذلك في البيانات الصحفية التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأدنت أيضاً بأقوى عبارات ممكنة عمليتي الاغتيال اللتين راح ضحيتهما السيد قصير والسيد حاوي، ومحاولتي اغتيال السيد المر والسيدة شدياق. وفي بيانات متكررة، حثت السلطات اللبنانية على أن تقدم إلى العدالة دون إبطاء مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية والمخرضين على ارتكابها. ونتيجة لهذه الأعمال، أثر العديد من الزعماء السياسيين اللبنانيين قضاء فترات مطولة خارج البلد خوفاً على حياتهم.

٨ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، عاد العماد ميشال عون بعد ١٤ عاما في المنفى، وشكل "التيار الوطني الحر" للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي بدأت في ٢٩ أيار/مايو، وانتهت بعد أربع جولات في ١٩ حزيران/يونيه. وأسفرت الانتخابات عن فوز واضح لتحالف تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، والحزب الاشتراكي التقدمي بزعامة وليد جنبلاط، الذي حصل على ٧٢ مقعدا. وحصل تحالف الحزب أمل وحزب الله على ٣٥ مقعدا، وفازت حركة التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون بـ ٢١ مقعدا من مقاعد مجلس النواب وعددها ١٢٨ مقعدا.

٩ - وفي ١٩ تموز/يوليه، وبعد مناقشات ومفاوضات مكثفة بين الأحزاب السياسية والرئيس إميل لحود، شكل رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، وزير المال السابق الذي ينتمي إلى تيار المستقبل حكومة جديدة، ولم يكن ذلك دونما صعوبات. وتتألف حكومة السيد السنيورة من ٢٤ عضوا، منهم ١٥ عضوا ينتمون إلى تيار المستقبل، وخمسة أعضاء يمثلون تحالف الشيعة الذي يضم حزب الله. ولأول مرة يحصل عضو من حزب الله، وهو محمد فنيش، على حقيبة وزارية كوزير للمياه والطاقة. وفي ٣١ تموز/يوليه، فازت الحكومة الجديدة بسهولة في تصويت نيابي على منحها الثقة. وفي وقت سابق، في ١٨ تموز/يوليه، أقر كذلك مجلس النواب المنتخب حديثا مشروع قانون بالعفو عن سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، الذي قضى بالسجن السنوات الإحدى عشر الماضية.

ثالثا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٠ - منذ أن قدمت تقريرني المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أُحرز المزيد من التقدم الهام صوب تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وتم الوفاء بعدد من المتطلبات التنفيذية المنبثقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

ألف - انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة في لبنان

١١ - أشرت في تقريرني المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى الالتزامات التي تعهدت بها الجمهورية العربية السورية للأمم المتحدة بأن تسحب بالكامل قواتها وعتادها العسكري وأجهزة مخابراتها من لبنان. وأشرت أيضا إلى الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل الموجهة إلى من حكومة الجمهورية العربية السورية والتي أبلغتني فيها بانسحابها الكامل من لبنان وفاء لهذه الالتزامات ولهذا المطلب الذي ينص عليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وذكرت كذلك في تقريرني أنه لم يكن بمقدوري أن أتأكد بعد من الانسحاب التام والكامل للقوات السورية

والعتاد العسكري وجهاز المخابرات من لبنان، لكنني قمت، بالاتفاق مع حكومي الجمهورية العربية السورية ولبنان، بإيفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة لغرض القيام بهذا التحقق.

١٢ - وقدمت تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقق من الانسحاب التام والكامل للقوات السورية من لبنان عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في مرفق لرسالي المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/331). وذكر فريق التحقق أنه "تبين له عدم وجود أي قوات أو معدات عسكرية أو أجهزة مخابرات سورية على الأراضي اللبنانية"، وخلص إلى أنه رأى "في حدود قدراته، أن القوات والمعدات العسكرية السورية قد انسحبت بشكل تام وكمال من الأراضي اللبنانية، مع استثناء محتمل وهو منطقة دير العشائر غير الواضح وضعها."

١٣ - ولاحظ فريق التحقق أيضاً أن "التحقق من انسحاب أجهزة المخابرات السورية كان أصعب شأنًا لأن أنشطة المخابرات، بحكم طبيعتها، غالباً ما تكون سرية". وخلص الفريق، في حدود قدراته، إلى أنه "لم يعد يوجد في لبنان أي أفراد تابعين للمخابرات العسكرية السورية، سواء في مواقع معروفة أو بالزي العسكري". ولاحظ الفريق أيضاً أنه "لم يتمكن من الوصول إلى استنتاج مؤكد بأن جميع أجهزة المخابرات قد انسحبت".

باء - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٤ - ركز مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بصورة رئيسية على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع، وكرر الإعراب عن قلقه مراراً في هذا الشأن. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17) المتعلق بتقرير المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أكد المجلس على أن الاستقلال السياسي الكامل للبنان وممارسته الكاملة لسيادته هما الغاية النهائية للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٥ - ولا زلتُ أولي هذه المسألة الأولوية العليا في ما أبذله من جهود، وانطلاقاً مما يساورني من قلق إزاء استمرار تقلب الحالة السياسية والأمنية في لبنان، واصلت اتصالاتي الوثيقة مع السلطات اللبنانية وكبار المسؤولين اللبنانيين. وجرى تقديم أو توسيع نطاق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في عدد من الميادين من أجل دعم الجهود التي يبذلها شعب وحكومة لبنان من أجل إعادة تأكيد سيادته ووحدته واستقلاله السياسي.

١٦ - وفي تقريرتي المقدم إلى المجلس والمؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، حددت ثلاثة عناصر لها أهميتها الخاصة في ما يتعلق باستعادة لبنان سيادته ووحدته واستقلاله السياسي واستقلاله والتقييد الصارم بذلك. وهذه العناصر هي: (أ) استئصال وجود ونفوذ جهاز

المخابرات السورية في لبنان؛ (ب) إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل بين الجمهورية العربية السورية ولبنان؛ (ج) إجراء انتخابات برلمانية حرة ذات مصداقية في لبنان. وهناك عنصر رابع يحظى بنفس القدر من الأهمية في هذا الصدد برز في سياق سحب القوات السورية والعتاد العسكري وجهاز المخابرات، ألا وهو ضرورة التوصل إلى اتفاق بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن الحدود الدولية بينهما وترسيم هذه الحدود على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أشرت إلى عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية التي تشكل انتهاكا لسلامة لبنان الإقليمية.

أجهزة المخابرات السورية في لبنان

١٧ - خلصت، في الفقرتين ١٢ و ١٣ أعلاه، إلى أنه لم يعد هناك حضور واضح أو ملحوظ للمخابرات السورية في لبنان. بيد أنه أحيانا تظهر تقارير تشير إلى استمرار عمل المخابرات السورية في لبنان، وإلى أن أجهزة المخابرات السورية لا تزال ذات تأثير على الأحداث في لبنان.

١٨ - ولذلك، أصدرت توجيهاتي بشكل عاجل إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق بالعودة إلى لبنان وتوضيح المسائل المتعلقة بانسحاب أجهزة المخابرات السورية، من خلال الاتصالات مع المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم مسؤولو الأمن، ومع المسؤولين السوريين، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع المدنيين اللبنانيين الذين قد تكون لديهم معلومات ذات صلة، والبعثات الدبلوماسية، وغيرهم. وتم إيفاد البعثة خلال الفترة من ١٢ حزيران/يونيه حتى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقدمت إليّ تقريراً بعد ذلك بوقت قصير.

١٩ - وقام فريق التحقق بطائفة واسعة من المشاورات والاجتماعات، بما في ذلك مع كبار الشخصيات السياسية اللبنانية والمسؤولين الأمنيين، بالإضافة إلى مسؤولين أمنيين سوريين. ولاحظ الفريق العلاقة المتغيرة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، وضرورة أن تؤخذ في الحسبان الروابط التاريخية الوثيقة، بل وحتى الروابط الأسرية، فضلا عن مناخ الخوف والريبة والشائعات الذي يسود في لبنان، عند تقييم التقارير والشائعات عن استمرار وجود أنشطة للمخابرات السورية في لبنان. وأفاد الفريق أن مصادر عديدة، من بينها وزراء، ووزراء سابقون، ومسؤولون أمنيون، أبلغت الفريق أنها ترى بأن هناك نشاطا للمخابرات السورية يجري في لبنان. وحسب تقييم الفريق، هناك بعض التقارير ذات المصداقية عن أنشطة المخابرات السورية، لكن معظمها مبالغ فيه. وبحسب تقييم الفريق أيضا، يمكن أن يكون بعض ضباط المخابرات السورية قاموا بزيارات خاطفة إلى لبنان، بعد انسحابهم، ومن المحتمل أن ضباط المخابرات السورية أجروا مكالمات هاتفية للإبقاء على شبكات اتصال، ولدعم

نفوذهم والتلاعب بالبيئة السياسية بشكل خفي. بيد أنه يصعب تقييم مدى أي من هذه الأنشطة والغرض المتوخى منها. وخلص فريق التحقق إلى استنتاج مؤداه أن أنشطة المكالمات الهاتفية، وعلى وجه الخصوص في سياق الانتخابات اللبنانية، لم تكن ذات نطاق واسع، أولاً يبدو أنها كانت ذات تأثير كبير على الانتخابات.

٢٠ - وبصفة عامة، استوثق الفريق من صحة الاستنتاج الذي توصل إليه سابقاً بأنه لا يوجد حضور واضح أو مهم للمخابرات السورية، أو أنشطتها في لبنان، بيد أن الروابط التاريخية الوثيقة، وغيرها من الروابط بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، يجب أن تؤخذ في الحسبان أيضاً عند تقييم إمكانية استمرار نفوذ المخابرات السورية في لبنان.

إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل

٢١ - واصلت مناقشتي بشأن مسألة إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل، مع حكومي الجمهورية العربية السورية ولبنان. وأعربت كلتا الحكومتين لي مجدداً عن اعتزامهما إضفاء الشكل الرسمي على العلاقات بين البلدين. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أكد لي رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد السنيورة، أن حكومته تنوq إلى إقامة علاقة بين الجمهورية العربية السورية ولبنان "تقوم على أساس الندية والاحترام المتبادل". وذكر لي رئيس الوزراء أيضاً أنه يؤيد إقامة علاقات تمثيل دبلوماسي متبادلة بين البلدين خلال الفترة المقبلة.

٢٢ - وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أوجه التعقيد الناجمة عن عدم وجود حدود متفق عليها ومرسمة بشكل واضح بين لبنان والجمهورية العربية السورية، كما ورد في تعليق بعثة الأمم المتحدة للتحقق من الانسحاب التام والكامل لجميع القوات السورية، والعتاد العسكري وأجهزة المخابرات من لبنان. ولاحظ الفريق وجود كتيبة قوات سورية في منطقة دير العشائر، ولكنها لم تتمكن من التحقق فيما إذا كان وجودها هو فعلاً داخل لبنان، أو كما ذكر قائد الكتيبة، هو داخل الأراضي السورية. وأخلص إلى القول إنه كجزء من عملية إضفاء الشكل الرسمي على العلاقات بين البلدين، ومن أجل ضمان سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه، ثمة حاجة إلى التوصل إلى اتفاق حدود رسمي وترسيم تلك الحدود على الأرض. وأود الإشارة بوجه خاص إلى ما صرح به رئيس الوزراء السنيورة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بأن المحادثات بين حكومي لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم الحدود بين البلدين، والتي شُرع فيها في الأصل في عام ١٩٦٤، وُعلقت في عام ١٩٧٥، قد استؤنفت مؤخراً.

٢٣ - وأتوقع من حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية أن تتخذ خطوات ملموسة لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين البلدين باعتبارهما بلدين ذوي سيادة ومستقلين، في المستقبل القريب، وقبل موعد تقديم تقريرتي التالي إلى مجلس الأمن.

الانتخابات النيابية اللبنانية

٢٤ - في تقريرتي الأخير، حددت مسألة إجراء انتخابات تشريعية حرة وذات مصداقية، وفقا للقواعد الدستورية الموضوعة دون تدخل أو نفوذ أجنبي، كوسيلة أساسية لإعادة تأكيد سيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسي. وأشارت إلى أنه ينبغي إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية في موعدها، ووفقا لقانون انتخابي يقبل به الشعب اللبناني على نطاق واسع. وذكرت أيضا أنني ناقشت مع الحكومة اللبنانية إمكانية أن تقدم لها الأمم المتحدة، بناء على طلبها مساعدة تقنية، وشجعت فكرة دعوة مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات، وكنت أترقب طلبا من الحكومة اللبنانية بهذا الخصوص.

٢٥ - وبُعيد صدور تقريرتي، تم اعتماد القانون الانتخابي لسنة ٢٠٠٠، الذي حظي بقبول واسع من جانب معظم الفرقاء اللبنانيين، باعتباره أساسا لإجراء الانتخابات، بعد إحقاق البرلمان في الاتفاق على إقرار مشروع القانون الحالي الذي قدمته حكومة رئيس الوزراء كرامي. وتلقت الأمم المتحدة طلبا من حكومة لبنان لتقديم المساعدة الانتخابية التقنية، واستجابة لذلك تم إرسال فريق تابع للأمم المتحدة من شعبة المساعدة الانتخابية، إلى لبنان في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، لتقديم المساعدة التقنية في تنظيم الانتخابات وتنسيق شؤون المراقبين الانتخابيين.

٢٦ - وجررت الانتخابات النيابية اللبنانية في أربع جولات، بدأت في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، قبل انتهاء المدة القانونية للبرلمان القائم بيومين اثنين. واستمر التصويت حتى الجولة الرابعة والأخيرة في يوم ١٩ حزيران/يونيه. وفي بيان صادر في ٢٠ حزيران/يونيه، هنأت حكومة وشعب لبنان على نجاحهما في إجراء الانتخابات، التي اتسمت بالمصداقية وجودة التنظيم التقني، في جو اتسم بالحرية وعدم العنف. وأثنى مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/26) على طابع النزاهة والمصداقية الذي اتسمت به عملية التصويت، وحيّا الشعب اللبناني على التزامه القوي بالديمقراطية والحرية والاستقلال.

٢٧ - وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، واستجابة لطلب من حكومة لبنان، راقب الانتخابات ما يزيد على ١٠٠ مراقب انتخابي دولي، وكان من أبرزهم بعثة مراقبة انتخابية كبيرة تابعة للاتحاد الأوروبي، تتكون من مراقبين وخبراء انتخابيين، للمدنيين القصير والطويل. ومارست

الأمم المتحدة دوراً نشطاً طوال الفترة الانتخابية تمثل في تقديم المساعدة التقنية والتنسيق للمراقبين الانتخابيين المتعددي الجنسيات.

٢٨ - وقيمت بعثة المراقبين التابعة للاتحاد الأوروبي كامل العملية الانتخابية بما في ذلك الإطار القانوني، والبيئة السياسية والحملات، والتحضيرات الانتخابية، والتصويت والعد، فضلاً عن الفترة اللاحقة للانتخابات، وتوصلت إلى الحكم بأن عمليات الاقتراع كانت "جيدة التنظيم وتمت بأسلوب سلمي، داخل الإطار الحالي للانتخابات". وأكد المراقبون الانتخابيون أيضاً أن هناك حاجة لإجراء إصلاح عاجل للإطار القانوني والانتخابي، إذ لا توجد أحكام تتعلق بتنظيم الحملات الانتخابية، ومن الضروري لوضع تنظيم الحملات وعمليات الإفصاح المالي. ولاحظ المراقبون أيضاً أن بعض الأحكام الدستورية الرئيسية، التي تستند إلى اتفاق الطائف، لم تطبق بعد، بما في ذلك إقامة نظام برلماني ذي مجلسين، والحد من دور الطائفية في الحياة العامة. وعلق المراقبون أيضاً على أوجه القصور في مجال إدارة الانتخابات، وفيما يتصل بنظام تسجيل الناخبين، وهي مسألة بحاجة إلى إصلاح عاجل.

٢٩ - وأكدت هذه الاستنتاجات على ضرورة القيام بمزيد من العمل لضمان حرية ومصداقية العمليات الانتخابية في لبنان. ومن بين المجالات التي حددت بشكل خاص نظام التمثيل الانتخابي والإطار الانتخابي، الذي ينبغي أن يسعى إلى التغلب على الأهمية البالغة المعطاة للطائفية؛ والقانون الانتخابي، الذي يجب أن يوضع في وقت مبكر وأن يتسم بالشمولية؛ ورسم خطوط واضحة لحدود الدوائر الانتخابية بطريقة تخدم بها على الوجه الأمثل مبادئ المساواة في التصويت والتمثيل السياسي المناسب؛ وتسجيل الناخبين؛ وعمليات الاقتراع الفعلية؛ وتمويل الحملات.

٣٠ - وبناء على طلب من السلطات اللبنانية أوصل جهودي لمساعدة الشعب اللبناني في وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم ودائم لضمان حرية ونزاهة العمليات الانتخابية في لبنان. وتواصل الأمم المتحدة مساعدة اللجنة الوطنية اللبنانية، وهي فريق خاص يتكون من شخصيات بارزة عينتها حكومة رئيس الوزراء السنيورة، في أعقاب إجراء الانتخابات النيابية مباشرة لصياغة قانون انتخابي جديد ودائم. وعلى الرغم من أهمية هذا العمل المتواصل والضروري لضمان حرية ومصداقية العمليات الانتخابية في لبنان على نطاق واسع، أود الإشارة إلى أن الطلب التنفيذي المتعلق بضرورة إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية، المستمد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، قد تم استيفاءه.

عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية التي تشكل انتهاكا لسلامة لبنان الإقليمية

٣١ - منذ صدور تقريره المقدم إلى المجلس، المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، واصلت الطائرات الإسرائيلية التي تحلق في المجال الجوي اللبناني انتهاك سيادة لبنان الإقليمية بشكل منتظم. وتواصل حكومة إسرائيل الزعم بأن عمليات التحليق المشار إليها تتم لأسباب أمنية. وقد واصل ممثلي في المنطقة، كما واصلت شخصيا، تكرار الإعراب بصفة منتظمة عن مطالبتنا لإسرائيل بأن تكف عن عمليات التحليق المذكورة.

جيم - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٣٢ - أعرب مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، عن تأييده لبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية. وعلاوة على ذلك، طالب القرار جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاوننا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

٣٣ - وفي تقريره المقدم إلى المجلس في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ذكرت أن حكومة لبنان لم تبسط سيطرتها على كامل أراضي البلد. وقد أكدت مجددا هذا التقييم في تقريره الأخير المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٣٤ - وفي الشهور الستة الماضية، طرأت أحداث تؤكد أن حكومة لبنان لا تمارس السيطرة الكاملة بعد على جميع أراضي البلد^(١). وقد انتابني القلق بصفة خاصة في أوائل حزيران/يونيه من هذه السنة، حينما بدا أن الجيش اللبناني أخذ يخفض وجوده وسلطته في جنوب البلد، وقام حزب الله بتعزيز وجوده ردا على ذلك. وذكرت لي السلطات اللبنانية أن تدابير تخفيض وجود الجيش تمثل جزءا من عملية إعادة نشر عامة للجيش في جميع أرجاء البلد نتيجة لإجراء تخفيض في قوام قواتها من ٦٠ ٠٠٠ جندي إلى ٤٠ ٠٠٠ جندي. وبعد أن أعربت الأمم المتحدة عن قلقها، قام الجيش اللبناني في ١ تموز/يوليه بإعادة حجم وجوده إلى ما كان عليه.

٣٥ - وبمحاذاة الخط الأزرق، ساد هدوء هش خلال معظم الفترة المنقضية منذ صدور تقريره الأخير، رغم أن الانتهاكات المتعددة أدت في حالة واحدة حدث فيها تدهور خطير في الوضع إلى حدوث وفيات وإصابات. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، وقع حادث مثيرا للانزعاج

(١) قدمت وصفا أكثر تفصيلا لهذه الأحداث في تقريره المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/460) عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

بصفة خاصة تبادل فيه حزب الله وإسرائيل إطلاق النار بكثافة وأسفر عن مقتل أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، مع إصابة أربعة آخرين بجروح، ومقتل اثنين من مقاتلي حزب الله. وجدد مجلس الأمن دعوته إلى حكومة لبنان، في بيان صحفي أصدره بشأن الحادث، لأن تبسط سيطرتها على جميع أراضيها، بما في ذلك عن طريق نشر القوات المسلحة اللبنانية، لممارسة حقها الحصري في استخدام القوة ولوضع حد لجميع الهجمات التي تنطلق من أراضيها. ووقعت أحداث أخرى مماثلة. بمحاذاة الخط الأزرق، وهي أحداث انطلقت من داخل الأراضي اللبنانية، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذه السنة.

٣٦ - ودعا مجلس الأمن حكومة لبنان، في قراره ١٦١٤ (٢٠٠٥)، إلى أن تبسط بشكل كامل وأن تمارس وحدها سلطتها الحصرية والفعالية في كافة أرجاء الجنوب، وذلك من خلال جملة تدابير منها، نشر عدد كاف من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن اللبنانية، لكفالة إشاعة أجواء هادئة في جميع أرجاء المنطقة، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، وأن تُحكم سيطرتها على استخدام القوة وتحصنه فيها في كامل أراضيها، وأن تمنع شن الهجمات من لبنان عبر الخط الأزرق. ورحب القرار أيضا باعتزامي أن أناقش مع الحكومة اللبنانية الخطوات المقبلة المزمع اتخاذها لزيادة بسط سلطتها على الجنوب. وقد واصلت حوارات مع السلطات اللبنانية بشأن المسألة وأتطلع قدما للوفاء بهذه الالتزامات في وقت قريب. وفي هذا السياق، أجد من المشجع التزام حكومة رئيس الوزراء السنيورة لي بأنها سوف تسعى إلى تأكيد حقها الحصري في استخدام القوة وممارسة سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية عن طريق حوار وطني مع جميع الأطراف ذات الصلة، وإعلان الحكومة لي بأنها بدأت في اتخاذ إجراءات لذلك الغرض.

٣٧ - وأبلغني رئيس الوزراء السنيورة أيضا بزيادة أُجريت مؤخرا في نشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية لغرض وقف النقل غير المشروع للأفراد والأسلحة. وأبلغني كذلك أن القوات المسلحة اللبنانية أقامت نقاط تفتيش وزادت وجودها حول مواقع الجماعات الفلسطينية المسلحة جنوب بيروت وفي سهل البقاع خلال الأسابيع الأخيرة، وأن حكومة لبنان بدأت حوارا مع هذه الجماعات بشأن مسألة أسلحتها.

دال - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٨ - دعا مجلس الأمن، في قرارها ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي تقرير المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ المقدم إلى المجلس، ذكرت أنه على الرغم من الجهود الناجحة التي بذلتها حكومة لبنان من أجل إحداث خفض كبير في عدد الميليشيات الموجودة في لبنان، لا يزال عدد من العناصر المسلحة

موجودا. وأوردت في تقريره أن حزب الله يمثل الجماعة المسلحة المتبقية الأكثر أهمية. وفي تقريره المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أشارت إلى حوارها المستمر مع بعض الأطراف ذات الصلة بشأن قضية حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وإلى أن الأمم المتحدة لم تصل بعد إلى نتائج عملية في هذا الصدد. وأشارت أيضا إلى أن اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ يدعو في هذا الصدد، شأنه تماما شأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الحكومة اللبنانية.

٣٩ - وإلى جانب حزب الله، كما ذكرت في تقريره المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ المقدم إلى المجلس، هناك ميليشيات فلسطينية في لبنان. وتتمتع هذه الجماعات المسلحة باستقلال ذاتي نسبي داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي لا تدخلها السلطات اللبنانية عادة. وفي حين أنه لم يحدث تغير أساسي في وضع هذه الجماعات، أشارت عدة تقارير وردت مؤخرا إلى زيادة في تدفق الأسلحة والأفراد من سورية إلى بعض هذه الجماعات. وقد أثار معي هذه المسألة أيضا عدد من كبار المسؤولين اللبنانيين وغيرهم من المسؤولين. وأبلغتني حكومة الجمهورية العربية السورية بأن تهريب الأسلحة والأشخاص عبر الحدود السورية - اللبنانية أمر يحدث بالفعل، رغم أنه يحدث في الاتجاهين.

٤٠ - وأبلغتني الحكومة اللبنانية بأنها اتخذت تدابير هامة سعيًا إلى الحد من هذا التدفق للأسلحة والبشر ومن حرية تنقل الأسلحة والعناصر المسلحة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وإليها خلال الأسابيع الأخيرة، وبصفة خاصة منذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعززت القوات المسلحة اللبنانية انتشارها بمحاذاة الحدود مع الجمهورية العربية السورية وزادت عدد كل من دورياتها التي تستخدم فيها المركبات ودورياتها الراجلة. وأفادت الحكومة اللبنانية أيضا بأن القوات المسلحة اللبنانية زادت كذلك من وجودها، وأقامت نقاط تفتيش، وشددت إجراءات المراقبة حول مواقع الجماعات المسلحة الفلسطينية التي توجد مقارها في الجمهورية العربية السورية والموجودة جنوب بيروت وفي سهل البقاع. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش اللبناني بحملات مدهمة في سهل البقاع لمواقع الجماعات المسلحة الفلسطينية التي توجد مقارها في سورية، حيث جرى الاستيلاء على أسلحة خلال تلك الحملات. وأبلغتني الحكومة اللبنانية بأن القوات المسلحة اللبنانية احتجزت وأبعدت أيضا عددا من المتسللين ذوي الأصول الفلسطينية الذين يحملون وثائق هوية سورية.

٤١ - وقد أحطت علما بتأكيد حكومة لبنان بأنه "ليست هناك حاجة لحمل الأسلحة خارج مخيمات اللاجئين [الفلسطينيين]، حيث أن ذلك أمر لا يخدم القضية الفلسطينية

ولا يقبله اللبنانيون"، كما صرح بذلك أول مرة رئيس الوزراء السنيورة يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر. كذلك أكد لي السيد السنيورة تصميمه على مواصلة الحوار الداخلي سعياً إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة الفلسطينية سلمياً، بدون الدخول في مواجهة معها. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أيد مجلس الوزراء بالإجماع موقف رئيس الوزراء المتمثل في "رفض أي وجود فلسطيني مسلح خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين". وأبلغني رئيس الوزراء بأنه سيقوم أيضاً، كخطوة أولى، بالسعي إلى إقرار النظام والسيطرة على هذه الجماعات الفلسطينية المسلحة داخل المخيمات.

٤٢ - وفي هذا السياق، أحطت أيضاً علماً بصفة خاصة بدعوة رئيس الوزراء السنيورة "إلى القيادة السورية أن تمارس في هذه المسألة ضبط النفس اللازم من خلال علاقاتها بالفصائل الفلسطينية". وقد أحطت علماً كذلك بالتزام رئيس الوزراء السنيورة بأن الدولة اللبنانية ومؤسساتها الأمنية يقع عليها واجب ضمان أمن الشعب، والمواطنين، والضيوف، بما يشمل الفلسطينيين. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن ممثلين لبنانيين كبار آخرين، مثل رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي، أعلنوا أنه "لا ينبغي أن تكون هناك أي أسلحة سواء داخل المخيمات أو خارجها".

٤٣ - وفي بيان علني صدر في دمشق في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعربت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، التي يوجد مقرها في سورية، عن معارضتها الشديدة لإصرار "بعض الأطراف في الحكومة اللبنانية" على "تناول مسألة الأسلحة الفلسطينية من منظور أممي ضيق [...] بهدف التعجيل بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)". وأعلنت الجبهة في بيانها رفض تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) معلنة أن "السعي إلى التضحية بأسلحة الفلسطينيين في لبنان تمثيلاً مع القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لن يواجه بالصمت أو بقبول الحلول الوسط"، وأكدت أن رئيس الوزراء السنيورة سيتحمل "المسؤولية المباشرة عن التدابير العدائية التي تتخذ ضد شعبنا الفلسطيني تحت غطاء حملة سياسية وإعلامية لنشر المعلومات الخاطئة". وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، واستجابة لحالة التأهب الكامل التي أعلنتها القوات المسلحة اللبنانية، أعلنت الجماعات المسلحة الفلسطينية حالة تأهب مماثلة.

٤٤ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أجرى رئيس الوزراء السنيورة محادثات تاريخية، كانت الأولى من نوعها، مع ممثلي الجماعات الفلسطينية في لبنان بشأن مسألة أسلحة تلك الجماعات. وأجرت الجماعات الفلسطينية محادثات منفصلة عن طريق وفدين. ومثلت المجموعة الأولى الفصائل المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية. واتفق أعضاء هذا الوفد مع رئيس الوزراء السنيورة على "الشروع في تنظيم الوجود الفلسطيني

المسلح في المخيمات ضمانا للأمن“. وتوصل رئيس الوزراء السنيورة إلى اتفاق مع أعضاء الوفد الثاني الذي تألف من الجماعات المسلحة الفلسطينية التي توجد مقرها في دمشق^(٢)، على إنشاء لجنة متابعة لمناقشة جميع المسائل، بما في ذلك مسألة الأسلحة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد أن أيد مجلس الوزراء اللبناني بالإجماع موقف رئيس الوزراء، قرر إنشاء تلك اللجنة، بهدف تسوية مسألة الأسلحة الفلسطينية داخل المخيمات عن طريق الحوار.

٤٥ - وبقيت على اتصال وثيق بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي أكدت لي تأييدها للتنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وصرح رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس علنا بأن الموقف الذي تتخذه بعض الجماعات الفلسطينية لا يعبر عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدا أن الفلسطينيين هم ”ضيوف في لبنان“، يحترمون ”قوانين لبنان وأمنه“. وصرح لي الرئيس عباس كذلك بأن ”النقل غير المشروع لكميات كبيرة من الأسلحة إلى مخيمات اللاجئين عن طريق بعض الجماعات الفلسطينية يهدد لبنان بالخطر ولا يخدم القضية الفلسطينية“. وفي هذا السياق، ألاحظ أيضا أن الرئيس عباس أشار إلى طلب السلطة الفلسطينية إنشاء بعثة دبلوماسية فلسطينية في بيروت، مما سيسهم في إضفاء الصفة الرسمية على العلاقات بين الشعبين اللبناني والفلسطيني. وأنا أؤيد هذه المبادرة تمام التأييد.

٤٦ - وبناء على دعوة مني، التقى رئيس الوزراء السنيورة والرئيس عباس في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في باريس لمناقشة المسائل المتصلة بوجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي بيان مشترك، أكد الزعيمان ضرورة احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي واحترام القانون اللبناني والمتطلبات الأمنية اللبنانية. وأعرب الزعيمان عن قلقهما البالغ إزاء النقل غير المشروع للأسلحة والأفراد إلى الجماعات الفلسطينية في لبنان، الأمر الذي اعتبرا أنه يؤثر سلبا على سلامة لبنان واستقلاله السياسي وبأنه لا يخدم القضية الفلسطينية. وفي البيان أعرب الرئيس عباس أيضا عن تأييده الكامل للتدابير التي اتخذتها حكومة لبنان في الأسابيع الأخيرة لحظر حمل السلاح خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ولوقف النقل غير المشروع للأسلحة والأفراد، ولتأكيد حقها الحصري في استخدام القوة وبسط سلطتها على جميع أراضي البلد. كذلك ناقش الرئيس عباس ورئيس الوزراء السنيورة إقامة حوار لبناني - فلسطيني بشأن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والأمن، وتمثيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأكد الزعيمان أن هذا الحوار يتعين أن يؤدي إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق

(٢) تشمل هذه الجماعات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ومنظمة الجهاد الإسلامي، وتنظيم الصاعقة.

الطائف وجميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بأسلحة المليشيات الفلسطينية في لبنان، إلا أن ذلك يتعين أن يتم بدون حدوث مواجهة بين السلطات اللبنانية والجماعات الفلسطينية. واتفق الجانبان على مواصلة حوارهما بغية تعزيز العلاقات الثنائية بينهما بطريقة تؤدي إلى إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل بينهما.

٤٧ - ولم يطرأ أي تغيير ملحوظ فيما يتعلق بحالة استنفار حزب الله وقدراته، حيث يوجد بحوزته ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ قذيفة^(٣)، حسب ما أفادت به قيادة الحزب نفسها.

٤٨ - وما زال عدد كبير من اللبنانيين يرون أن حزب الله ليس في الواقع ميليشيا، وإنما هو "حركة مقاومة مشروعة" تحارب من أجل تحرير منطقة مزارع شبعا من قبضة الاحتلال الإسرائيلي. وكما أوضحت مرارا، ليس فقط في تقاريري السابقة عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وإنما أيضا في سياقات أخرى، فإن هذا التفسير لوضع مزارع شبعا ما انفك يتناقض تناقضا تاما مع موقف الأمم المتحدة (انظر المرفق). وقد أكدت في تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590) أن إسرائيل كانت في ذلك التاريخ قد أوفت بالتطلبات التي ينص عليها القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) والتي تقضي بأن "تسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية". وقد أيد المجلس هذا الاستنتاج في بيان رئيسه (S/PRST/2000/21) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقمت أنا والمجلس مرارا بإعلان هذا الموقف وفحواه أن منطقة مزارع شبعا ليست جزءا من لبنان. ومن ثم فإن أي "مقاومة" لبنانية من أجل "تحرير" المنطقة من الاحتلال الإسرائيلي المستمر لا يمكن اعتبارها مشروعة. وحتى لو كانت المطالبة اللبنانية فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا مشروعة، فإنه تقع على حكومة لبنان وحدها مسؤولية معالجة هذه المطالبة طبقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٤٩ - وقد أكدت لي حكومة لبنان أنها لا تزال ملتزمة بتنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لكنها تتطلب وقتا. وأبلغني رئيس الوزراء السنيورة، بوجه خاص، أن الحكم الذي يتضمنه القرار والمتعلق بترع سلاح المليشيات وحلها هو موضوع حوار داخلي بدأه في الآونة الأخيرة ويحرص على نجاحه. وفي هذا السياق، طلب رئيس الوزراء السنيورة أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة والدعم، بما يمكن من أن يساهم هذا الحوار الداخلي في إيجاد حل لمسألة المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان باتساق تام مع اتفاق الطائف.

(٣) الأمين العام لحزب الله الشيخ نصر الله في الكلمة التي ألقاها بمناسبة "يوم المقاومة والتحرير"، في بنت جبيل يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٥٠ - ويجدر بالذكر أن حكومة لبنان قررت أن تُشرك حزب الله في الحكومة، أيضا كحزب سياسي فإن حزب الله يعمل وعلى نحو ما أوضحت في تقريرتي السابق عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فإن حزب الله يعمل ولأول مرة على الإطلاق، ويتولى أحد أعضاء حزب الله حقيبة وزارية. ويجدر بالذكر أيضا أن قادة حزب الله أعلنوا استعدادهم "لأية مناقشة داخلية وأية ضمانات وأية حلول من شأنها أن تحافظ على فعالية المقاومة وقدرتها على الردع والحماية. وسينظر في التفاصيل أثناء المناقشة ... وهذا شأن لبناني يتعلق بمصيرنا وهو أمر يهمنا جميعا. فلنجلس إذن لمناقشة الأمور^(٤)" ورغم أن إشراك حزب الله في الحكومة والتصريحات الأخيرة لقادة الجماعة يؤكدان أهمية إجراء حوار داخلي وإمكانية تحول حزب الله من ميليشيا مسلحة إلى حزب سياسي، ينبغي الإشارة إلى أن العمل كحزب سياسي وكميليشيا أمران متناقضان. ويستحيل التوفيق في إطار الديمقراطية بين حمل السلاح خارج نطاق القوات المسلحة النظامية وبين المشاركة في السلطة وفي الحكومة.

٥١ - وقد تابعت حواراتي مع الأطراف المعنية غير اللبنانية بشأن مسألة نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها. وسيستمر هذا الحوار.

رابعاً - ملاحظات

٥٢ - في غضون سنة واحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي تعرض لبنان لـ ١٤ عملية تفجير، الأمر الذي يعكس استمرار حالة التقلب وعدم الاستقرار. ولا بد من وقف أعمال الإرهاب والتخويف هذه، والتي تشكل نمطا لاعتداءات موجهة ليس فقط ضد المواطنين اللبنانيين، وإنما أيضا ضد المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي المنفتح، ومن ضمنها حرية الصحافة. ومن حسن الطالع أن أعمال الإرهاب، التي اتخذت شكل تفجيرات واغتيالات ومحاولات اغتيال، لم تفلح في زعزعة استقرار لبنان أو عرقلة إجراء انتخابات نيابية حرة وذات مصداقية، أو تقويض وحدته الوطنية واستقلاله السياسي.

٥٣ - ومنذ صدور تقريرتي المقدم إلى المجلس، المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أحرزت الأطراف المعنية مزيدا من التقدم الهام صوب تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فقد تم الوفاء بمقتضيات انسحاب القوات والمعدات العسكرية السورية، فضلا عن إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية. كما أحرز أيضا تقدم من خلال العمل الجاري بشأن توسيع نطاق الإصلاحات الانتخابية، بمساعدة الأمم المتحدة. ويجري حاليا مناقشة مسألة حل جميع

(٤) الأمين العام لحزب الله الشيخ نصر الله في كلمته المتلفزة بمناسبة "يوم المقاومة والتحرير"، في بلدة بنت جبيل يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها في إطار حوار داخلي بين اللبنانيين، وبين اللبنانيين والفلسطينيين. ومما يبعث على تشجيعي الحوار الذي أجرته مع حكومة لبنان بشأن بسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية. ولم تتحقق بعد نتائج ملموسة في هذين المجالين، وسأواصل جهودي في هذا الصدد.

٥٤ - وفي أعقاب انسحاب الجمهورية العربية السورية من لبنان، سنح الوقت أيضا للبدء على التو في عملية إعادة تحديد العلاقة بين هذين البلدين الجارين اللذين تجمع بينهما علاقات تاريخية وثيقة. وسيكون لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات في المرحلة المقبلة أهمية كبرى وسيعكس التقدم الذي ما فتئت تحرزه الأطراف من أجل الاستعادة الكاملة والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

٥٥ - ومما يدعو للأسف، أنه برز أيضا عدد من التعقيدات الناشئة عن عدم وجود حدود متفق عليها ومعينة بوضوح بين لبنان والجمهورية العربية السورية، مما يبرز ضرورة إبرام اتفاق رسمي بشأن الحدود وتعيين تلك الحدود على الأرض بين البلدين. ولم تكن الصعوبات مقترنة فقط بعملية التحقق من الانسحاب السوري التام، نظرا لوجود كتيبة تابعة للجيش السوري في دير العشائر بموقع كان يتعذر على الأمم المتحدة أن تحدد ما إذا كان يشكل أرضا لبنانية أو سورية. بل اقترنت أيضا بمراقبة الخط الحدودي بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ومسألة نقل الأسلحة والأشخاص بصورة غير مشروعة صوب الجماعات الفلسطينية المسلحة في لبنان، الشيء الذي شكل خطرا على الجهود الرامية إلى تدعيم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وأكرر التأكيد على ما يراودني من أمل بأن يسهم إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الثنائية إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة بواعث القلق تلك. وأرحب بما أبلغني به رئيس الوزراء السنيورة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بأنه يؤيد إقامة بعثتين دبلوماسيتين متبادلتين وبأن المحادثات بشأن هذه المسألة ستستأنف في أقرب وقت ممكن.

٥٦ - ويشهد لبنان مرحلة انتقالية حاسمة. فالأحداث التي وقعت في البلد منذ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ دفعت بشعب لبنان إلى خرق جدار الصمت والتعبير عن نفسه بقوة ووضوح. فقد انهارت محظورات الأمل وأضحت المسائل الحرجة التي كان يتعذر مناقشتها علنا موضع نقاش مفتوح. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية التي شهدت إجراء أول انتخابات نيابية بعد انسحاب سوريا من لبنان وتشكيل حكومة جديدة، دخل لبنان مرحلة جديدة من تاريخه، مرحلة تحمل في ثناياها الإمكانيات التي تتيح للبنانيين أخيرا أن ينفضوا عن

أنفسهم ماض أليم، وأن يتحدوا، وأن يبنوا مستقبلا جديدا يقوم على تقرير المصير والاستقلال والتعايش والسلام.

٥٧ - وتحتاج جميع الأطراف إلى التسامح وإلى الوقت للتكيف مع الظروف الجديدة. ومن التطورات الإيجابية، في هذا السياق، أن السلطات اللبنانية والمجتمع الدولي، من خلال الفريق الأساسي المعني بلبنان الذي يضم الأمم المتحدة، فضلا عن مصر والمملكة العربية السعودية، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، قد شرعا في العمل سويا وعن كثب على تنفيذ خطط الحكومة اللبنانية المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية في لبنان، بهدف تعزيز الاستقرار في هذا البلد وفي المنطقة جمعاء. وتبقى الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم عملية الإصلاح، وتقديم المساعدة من أجل مواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية، والعمل يدا بيد مع حكومة وشعب لبنان بغرض إعادة تأكيد سيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسي.

٥٨ - وقد شعرت بقلق بالغ عندما أقدمت الجمهورية العربية السورية على إغلاق حدودها مع لبنان في وجه سائقي الشاحنات اللبنانيين وذلك بعد فترة وجيزة من سحب القوات والمعدات العسكرية وأجهزة المخابرات السورية. ذلك أن إغلاق الحدود أثر تأثيرا كبيرا في الاقتصاد اللبناني الذي لا يزال في وضع عسير ولا يمكن أن ينتعش إلا بمساعدة جميع شركاء لبنان الإقليميين والدوليين. ولقد شعرت بالارتياح لتوصل حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى حل للأزمة بعد بضعة أسابيع.

٥٩ - ويتعين على القوات المسلحة اللبنانية أن تقيم الدليل الآن على قدرتها على المحافظة على الأمن الفعلي في كل أنحاء البلد في وقت يجري فيه تقليص حجم الجيش بشكل ملموس. وفي هذا السياق، ألاحظ بصورة إيجابية حدوث زيادة في العمليات التي تضطلع بها القوات المسلحة اللبنانية، كما أصبح وجودها أكثر وضوحا في مستهل حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في إطار الانتخابات النيابية في الجنوب. فقد تدخلت القوات اللبنانية في عدة مناسبات للتحكم في المظاهرات ومنع المتظاهرين من الاقتراب من الخط الأزرق. كما أحطت علما بتعزيز وجود ومشاركة القوات المسلحة اللبنانية في الآونة الأخيرة في المناطق التي توجد بها جماعات فلسطينية مسلحة. وهذه خطوات إيجابية نحو بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع أراضيها، وممارسة قصر استخدام القوة على الحكومة في جميع أرجاء البلد. بيد أنه كما ذكرت سابقا، ما زال يتعين بذل مزيد من الجهد للوفاء بطلب مجلس الأمن اتخاذ تدابير محددة لكفالة استعادة السلطة الحكومية الفعلية على كامل أنحاء جنوب لبنان، وذلك بسبل

تشمل نشر عدد إضافي من القوات المسلحة اللبنانية، وبسط المراقبة الحكومية على جميع أنحاء لبنان.

٦٠ - وينبغي الإشارة أيضا إلى أن مصالح الأمن والاستخبارات اللبنانية تحتاج إلى استعادة ثقة الجمهور في أعقاب سحب الوجود العسكري السوري والمخابرات السورية. وفي هذا السياق، ألاحظ أن السلطات اللبنانية اتخذت إجراءات لتعيين عدد من المديرين العاميين الدائمين الفنيين الجدد الذين يمكنهم أن يحفظوا بثقة الجمهور، فضلا عن الإجراءات الأخرى الرامية إلى تغيير الموظفين والمفاهيم والتدريب والمعدات. وسيطلب إنجاز الانتقال إلى بيئة الأمن والاستخبارات الجديدة سنين عديدة، ولكنني ألاحظ أن خطوة أولى أنجزت بموافقة مجلس الوزراء اللبناني على تلك التعيينات في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وألاحظ أيضا، على وجه الخصوص، بيان رئيس الوزراء السنيورة في إحدى الجلسات البرلمانية بشأن المسائل الأمنية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أعلن فيه اعتزام حكومته إقامة "دولة آمنة، وليس دولة أمنية وللبنانيين الحق في أن يشعروا بالأمن أخيرا، بعد ٣٠ عاما من حالات التوتر الأمني والسياسي".

٦١ - وعلى الرغم من البدء في حوار داخلي بشأن مسألة أسلحة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان، لا يزال هناك عدد من الشواغل الأساسية. وكما أشرت، فإن جماعة 'تشارك في العملية السياسية الديمقراطية لتشكيل الرأي وصنع القرار لا يمكنها أن تمتلك في الوقت ذاته قدرة تنفيذية مسلحة مستقلة خارج نطاق سلطة الدولة. وبشكل أعم، فإن وجود جماعات مسلحة تتحدى سيطرة الحكومة الشرعية التي يخوّل لها بحكم مركزها الاستفراد باستخدام القوة في جميع أرجاء البلد، يتناقض مع استعادة سيادة البلد وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي واحترامها على نحو تام.

٦٢ - ومن بواعث تشجيعي ما تم من تصميم آلية رسمية للحوار الداخلي بشأن مسألة أسلحة الميليشيات الفلسطينية في لبنان، وكذلك اجتماع القمة التاريخي المعقود مؤخرا بين رئيس الوزراء السنيورة والرئيس عباس. فقد أرسى القائدان دعائم حوار متواصل بين لبنان والفلسطينيين، وهو ما يمثل في نظري خطوة مهمة صوب التغلب الحاسم على ماض شاق، وصوب إعادة تأكيد سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وإني أؤيد بشدة إضفاء الطابع الرسمي على الحوار اللبناني الفلسطيني عن طريق إنشاء لجنة ثنائية منتظمة تفضي إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية. كما أتطلع إلى إضفاء الطابع الرسمي على الحوار الداخلي الجاري بشأن المسائل المتعلقة بسلاح الميليشيات وحلها. وألتزم أيضا بتقديم مساعدة الأمم المتحدة لهذين الحوارين كليهما استجابة لما طلبه إليّ رئيس الوزراء السنيورة.

٦٣ - ورغم أهمية التقدم المحرز، فإنني سأواصل إعطاء الأولوية القصوى لمسألة استعادة لبنان التامة لسيادته واستقلاله السياسي في إطار ما سأبذله من جهود لمساعدة الأطراف على تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) خلال الأشهر المقبلة. وسأركز بشكل خاص على العمل مع السلطات اللبنانية بشأن ممارسة السيطرة والسلطة الحكوميتين بشكل تام على جميع أرجاء لبنان، دونما تحد يمثله وجود جماعات مستقلة ولا تخضع لأي إشراف، لبنانية كانت أو غير لبنانية.

٦٤ - وأعيد تأكيد ندائي العاجل إلى جميع الأطراف المعنية من أجل الامتثال لمتطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) دون إبطاء والتنفيذ التام لهذا القرار وجميع القرارات الأخرى المتصلة باستعادة السلامة الإقليمية والسيادة التامة والاستقلال السياسي للبنان، ولا سيما القرار ١٦١٤ (٢٠٠٥).

٦٥ - وما زلت أعتقد أن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٥) ينبغي أن يتم بطريقة تكفل بشكل أفضل تحقيق استقرار ووحدة لبنان والجمهورية العربية السورية والمنطقة عموماً. وفي هذا السياق، فإنني أظل ملتزماً أيضاً بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والتوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

٦٦ - وفيما أظل رهن إشارة مجلس الأمن، فإنني على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة للأطراف من أجل التنفيذ التام للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

مرفق

١ - بعد أن أخطرتني الحكومة الإسرائيلية باعترامها الانسحاب من جنوب لبنان والتنفيذ التام للمتطلبات الخاصة بها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨)، قدمت إلى المجلس تقريراً مؤرخاً ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460) يحدد متطلبات التنفيذ التام للقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

٢ - وأشارت في ذلك التقرير إلى أنني اطّلت على ما مجموعه ٨١ خريطة، منها ٢٥ خريطة صادرة عن حكومتني لبنان والجمهورية العربية السورية، وأنه كان بحوزتي ١٠ خرائط أُصدرت بعد عام ١٩٦٦ من قبل مختلف المؤسسات الحكومية اللبنانية، بما فيها وزارة الدفاع والجيش، وكلها تجعل موقع المزارع قيد المناقشة داخل الأراضي السورية، باستثناء خريطة لبنانية واحدة مشكوك في صحتها صادرة في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن المنطقة قيد المناقشة كانت على الدوام تقع في نطاق عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ عام ١٩٧٤، وهو أمر لم يناعه أي طرف بل لم يتغير حتى عندما أنشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٧٨.

٣ - وفي ضوء الأدلة القانونية والخرائطية والتاريخية، وحيث أشارت إلى أن المنطقة كانت خاضعة للاحتلال من قبل إسرائيل وبالتالي فقد كانت خاضعة لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فقد استنتجت أن منطقة مزارع شبعا التي تطالب بها لبنان لا يمكن أن تعتبر أرضاً لبنانية، وذلك "دون إخلال بأي اتفاق حدود معترف به دولياً قد يود لبنان والجمهورية العربية السورية أن يبرماه في المستقبل". ثم قدمت تقريراً إلى مجلس الأمن مؤرخاً ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/590)، استنتجت فيه أن إسرائيل قد أوفت بالمتطلبات المحددة وأن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان إعمالاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، أي من جميع الأراضي اللبنانية.

٤ - وقد أقر مجلس الأمن ذلك الاستنتاج في بيان أصدره الرئيس باسم المجلس بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21).

٥ - وفي رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إليّ (S/2000/564)، حدد الرئيس اللبناني لحدود موقف لبنان فيما يتعلق بالخط الأزرق، وجاء في الرسالة ما يلي:

"أما بالنسبة لمزارع شبعا فإنه من الواضح من تقرير الأمين العام أن هناك خطأ جرى اعتماده بحكم الواقع في تلك المنطقة في ضوء عدم توفر خرائط قديمة يمكن لها تأكيد الحدود بين لبنان وسوريا. وعلى هذا الأساس اعتبر الخط المحدد بحكم الواقع بمثابة الخط الفاصل ما بين مناطق عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

ومناطق عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، في حين تشير الأمم المتحدة إلى أنه لا يمكن بأي حال اعتبار أن هذا الخط يمس بحقوق الأطراف المعنية في ما يتعلق بحدودها الدولية“.

”ولقد وافق لبنان على هذا التقييم بانتظار إيجاد صيغة مشتركة لمنطقة المزارع موقعة بينه وبين سوريا لتقديمها للأمم المتحدة“.

٦ - وقد جدد مجلس الأمن في عدد من المناسبات تأكيده لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية.